

## الاقتصاد الكلي الجزائري : رؤية قياسية مستقبلية

إسماعيل بن قانة

جامعة قاصدي مرباح - ورقلة

**ملخص :** نحاول في هذا المقال عرض دراسة لبناء نموذج قياسي للاقتصاد الجزائري بناء على آراء وأفكار منظري الفكر الاقتصادي وواقع هذا الاقتصاد، حيث يكون هذا النموذج مهياً للدراسة واختبار القدرة التنبؤية لبعض المتغيرات، كما يقيم السياسات الاقتصادية وانعكاساتها على الأداء الاقتصادي الكلي على المدى القصير والمتوسط. وتهدف الدراسة أيضاً إلى إبراز الأدوات التي يمكن لمتخذي القرارات أن يعتمدوا عليها في إحداث الصدمات الخارجية وانعكاساتها على التوازنات الكلية الكبرى.

**الكلمات المفتاح :** التوازن الكلي - الأسواق الاقتصادية - نموذج قياسي كلي - الدول النامية - الاقتصاد الجزائري - التنبؤ - النظرية الاقتصادية الكلية - المضاعفات - السياسات الاقتصادية.

**تمهيد :** ظلت قضية التنمية الاقتصادية تمثل إحدى الرهانات الكبرى للدول النامية على اعتبار أنها الخيار الرئيس للتحرر من التخلف الاقتصادي؛ من هذا المنطلق وضعت الدول النامية التنمية بشكل عام والتنمية الاقتصادية بشكل خاص قضيتها الأولى وفي سبيل ذلك جندت لها كل مواردها المادية والبشرية لتحقيق هذا الهدف. وقد تباينت تلك الدول في الإستراتيجية حيث أنها مارست تجارب مختلفة ومناهج متعددة أملاً في الوصول إلى الإستراتيجية المثلى الكفيلة بتحقيق طموحاتها الاقتصادية وللحاق بركب الدول المتقدمة<sup>1</sup>.

قامت الجزائر على غرار باقي الدول النامية بتجربة العديد من السياسات واعتماد الكثير من المناهج لتحقيق التوازنات الكبرى لاقتصادها منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، منها ما نجح ومنها ما فشل، وفي هذا العمل نحاول أن نستشرف مستقبل الاقتصاد الجزائري بناء على ما تحقق من خلال أهم متغيراته، مع دراسة انعكاساتها على السياسات الاقتصادية المتبعة وعلى التوازنات الكلية الكبرى فيه. ولتفكيك جوانب هذا التساؤل المحوري والتدقيق في جزئياته رأينا أن نجيب عليه متتبعين الخطوات التالية :

1. استنباط نموذج قياسي كلي خاص بحالة الجزائر: حيث تتبنا متغيراته على المدى القصير والمتوسط وعلى المدى الطويل.
2. استنتاج أهم المتغيرات القيادية المؤثرة في الاقتصاد الكلي الجزائري : لدراسة الصدمات وأهم السياسات الواجب إتباعها لوضعه في الاتجاه الصحيح.
3. الآليات المقترحة لتحسين أداء السياسات الاقتصادية الجزائرية في المستقبل: وهذا تماشياً مع المستحدثات التي تشهدها الساحة الوطنية والدولية.

### 1- استنباط نموذج قياسي كلي خاص بحالة الجزائر:-

عند استنباط نموذج قياسي كلي خاص بحالة الاقتصاد الجزائري، نواجه جملة من المشكلات تتعلق بما يلي :

#### 1-1. تمثيل وتفسير متغيرات النموذج :

ترجمة المتغيرات الكلية إلى قيم حقيقية مقابلة ومن تم تمثيلها في منحنيات وتحليلها وتفسير حركيتها عبر الزمن وهي منفردة يوضح لنا أن هناك تداخلات فيما بينها فلاستهلاك يرتبط بحجم السكان (إذ أن زيادة حجم سكان الجزائر ترتب عنه زيادة حاجتهم الاستهلاكية كما ونوعاً) والاستثمار مرتبط بسعر الفائدة (فتخفيضه و نزاع الحواجز البيروقراطية شجع المستثمر السوطني والأجنبي وضاعف من تأسيس المشروعات الصغيرة والمتوسطة) أما الإنفاق الحكومي مرتبط بالدخل (إذ أن البجوحة المالية التي توفرت للجزائر سمحت لها من تسديد ديونها واستغلت الفائض في بسط سياسة انفاق توسعية موافقة في جانب ما للتظهير الكيبري).

عند تمثيل هذه المتغيرات وهي مجتمعة ازيد الامر وضوحا حيث بدا خط سير بعض منحنياتها في تشابه إلى حد ما مما يدل على إمكانية وجود علاقات بينها ولاستبيان حقيقة ذلك استخدمنا عددا من الأدوات الإحصائية كحساب مصفوفة الارتباطات بين المتغيرات. إذ تثبت لنا هذه المصفوفة مبدئيا أن هناك ارتباطات بين المتغيرات التابعة والمستقلة الداخلية والخارجية كما تنفي بعضها منها، على غرار متغير التضخم، وتطبيق اختبار السببية وفقا لمنظور **Granger**<sup>2</sup> يمكننا كذلك من إثبات أو نفي بعض العلاقات. من خلال النتائج المتحصل عليها ومطابقتها لمضمون النظرية الاقتصادية الكلية استطعنا أن نستنتج نموذجا قياسيا كليا خاصا بحالة الاقتصاد الجزائري تعطي دواله ومعادلاته التوازنية على النحو التالي :

$$1) CT = C(1) + C(2). Y_d + C(3) . Y_d(-1) + C(4). Y + C(5). Y(-1) + C(6) . in + C(7). \log(n)$$

$$2) S = C(8) + C(9). Y_d + C(10). in + C(11). P$$

$$3) I = C(12) + C(13). D(Y) + C(14). in + C(15). I(-1) + C(16). K$$

$$4) G = C(17) + C(18). Y + C(19). M^S$$

$$5) T = C(20) + C(21). Y + C(22). Pp + C(23). Tc$$

$$6) M = C(24) + C(25). M(-1) + C(26). Y + C(27). Tc$$

$$7) X = C(28) + C(29). M(-1) + C(30). Tc + C(31). Pp$$

$$8) Y + M = CT + I + G + X$$

$$9) M^S = C(32) + C(33). Tr + C(34). Trs + C(35). Pp + C(36). Tc$$

$$10) M^d = C(37) + C(38) . Y + C(39). in + C(40). P + C(41). M + C(42). Tc + C(43). M^d(-1)$$

$$11) M^d = M^S$$

$$12) Y = Y_H + Y_{NH}$$

$$13) Y_H = C(44) + C(45). Pp + C(46). Y$$

$$14) Y_{NH} = C(47) + C(48). W + C(49). K$$

$$15) Y = C(50) + C(51). \log(L) + C(52) . K + C(53). T$$

$$16) \log(N^d) = C(54) + C(55). W/P + C(56). I + C(57). Y$$

$$17) \log(N^S) = C(58) + C(59). W/P + C(60). \log(n)$$

$$18) N^d = N^S$$

$$19) K = C(61) + C(62). CT + C(63) . G + C(64). N^S + C(65). S + C(66). Y$$

$$20) \log(L) = C(67) + C(68). CT + C(69) . G + C(70). K + C(71). M + C(72). M^S + C(73). P + C(74). S + C(75). Y_d$$

علما أن:

**CT**: الاستهلاك، **Y<sub>d</sub>**: الدخل المتاح، **Y**: الدخل الوطني، **in**: سعر الفائدة، **n**: حجم السكان، **S**: الادخار، **P**: المستوى العام للأسعار، **I**: الاستثمار، **K**: رأس المال، **G**: الإنفاق الحكومي، **M<sup>S</sup>**: عرض النقود، **T**: الضرائب، **Pp**: سعر البترول، **Tc**: سعر الصرف، **M**: الواردات، **X**: الصادرات، **Tr**: سعر إعادة الخصم، **Trs**: نسبة الاحتياطي القانوني، **M<sup>d</sup>**: الطلب على النقود، **Y<sub>H</sub>**: الدخل الناتج عن المحروقات، **Y<sub>NH</sub>**: الدخل خارج المحروقات، **W**: الأجر الاسمي، **L**: العمل (التوظيف)، **N<sup>d</sup>**: الطلب على العمل، **N<sup>S</sup>**: عرض العمل .

## 1-2. التعرف على دوال النموذج وتقدير معالمها :

يظهر لنا أن عددا من متغيرات النموذج تكون داخلية في بعض الدوال وخارجية في الدوال الأخرى، كما تظهر لنا تغذية رجعية (**Feed-back**) لذلك نستخدم شرطي الرتبة (**Rang**) والترتيب (**Order**)، اللذان يظهران لنا أن كل دوال النموذج زائدة التعريف **overidentificate**، ويؤشر هذا إلى استعمال طريقة 2SLS لتقدير معالم النموذج كونها تمثل أحسن طريقة من مجموعة طرق، إذ أنها تنتج لنا مقدرات متسقة ومتقاربة، لا تحتاج إلى معرفة تامة (أي معلومات كاملة) بالنموذج وتمتاز ببساطتها في حالة إجرائها.<sup>3</sup>

## 3-1. التنبؤ :

لقد قمنا بتقدير معالم النموذج للفترة الممتدة بين سنتي 1970-2004، حيث أن الهدف فيما بعد على المدى القصير هو التنبؤ بقيم متغيرات الدراسة للفترة الممتدة بين سنتي 2005-2009 على الرغم من حدودها ولكن تعمدنا ذلك بغرض معرفة مدى توافق القيم الفعلية مع القيم المتوقعة ثم اختبار القدرة التنبؤية لمتغيرات النموذج على المدى المتوسط والطويل ومن تم التنبؤ للفترة الممتدة بين سنتي 2005-2014.

## 1-3-1. تحليل وتفسير التوقعات على المدى القصير :

التنبؤ بمتغيرات النموذج المقدر على المدى القصير للفترة بين سنتي 2005-2009 بطريقة بوكس-جينكيتز (*Box-Jenkins*) أعطانا النماذج المقدر لكل سلسلة زمنية، على أن هناك بعضا من السلاسل التي لم تفلح فيها هذه الطريقة نظرا لنقص بعض معطياتها وهي:  $L$ ,  $Tr$ ,  $Ns$ ,  $Nd$  أين عدنا فيها لاستعمال طرق كلاسيكية وهي: التمهيد الآسي البسيط والمضاعف، التمهيد حسب أسلوب هولت وينترز والتمهيد بهولت وينترز في الحالة التجميعية والتي ثبت باستعمال معيار ثايل<sup>4</sup>  $Theil$  على نتائجها أن التمهيد بأسلوب هولت وينترز هي الأقرب منها للقيم الفعلية.

عند تعويض توقعات المتغيرات الخارجية المستخرجة بطريقة بوكس-جينكيتز أو بطريقة هولت وينترز في النموذج المقدر سمح لنا ذلك من استنتاج توقعات المتغيرات الداخلية وكذا التحقق من التوازنات الكلية الكبرى. في تحليلنا لهذه النتائج يتبين لنا صحة جزء مما افترضناه في البداية فيما يتعلق بثبات بعض متغيرات الاقتصاد الكلي مع تغير جزء آخر منها، فعند تمثيل اغلب هذه المتغيرات يظهر لنا المنحنى (في الشكل رقم 01) على أن تفسير ذلك يمكن توضيحه في المظاهر التالية :

- هناك العديد من المتغيرات التي بقيت شبه ثابتة خلال هذه الفترة فسر إعادة الخضم ( $Tr_s$ ) لم يتغير طيلة ثلاث سنوات بقيمة 6.5 نقطة ليصبح في حدود 8 نقاط سنة 2008، في الوقت الذي بقي معدل الاحتياطي القانوني ( $Tr_t$ ) ثابتا طيلة المدة ولم يتغير عن 04 نقاط. أما معدل التضخم ( $R_t$ ) فبقي مترواحا بين 1.6 و 3.5% وارتفع المستوى العام للأسعار ( $P_t$ ) من 600 نقطة إلى 720.3 نقطة سنة 2008 مع انخفاض لسعر الصرف ( $Tc_t$ ) يقارب 11.96% .

- أما بقية المتغيرات الأخرى التابعة بالخصوص لسوق السلع والخدمات فارتفعت وأصل ذلك يعود بالدرجة الأولى إلى زيادة أسعار النفط ( $P_{pt}$ ) بسبب الطلب العالمي المتزايد في ظل انخفاض الاستثمار في المعروض مع تراجع ظرفي لها سنة 2009 بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية التي تسببت في نقص السيولة أدى ذلك إلى نقص الطلب على البترول.

التغيرات التي حصلت في أسعاره أدت إلى وفرة مالية كبيرة زادت من الدخل الوطني ( $Y_t$ ) الممثل بالنتائج أو الإنتاج الداخلي الخام، إلا أن استغلال هذا الفائض ذهب في البداية إلى تسديد المديونية فانتقلت من 21.43 مليار دولار عام 2004 إلى 4.7 مليار سنة 2006<sup>5</sup>، كما وضعت الحكومة برنامجا للإنعاش الاقتصادي للفترة 2004-2009 رصد له مبلغ 155 مليار دولار يقوم على الاهتمام بالبنيات التحتية وإصلاح الاقتصاد تأهبا للدخول في الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وكذا الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة من خلال تامين الطاقات الاقتصادية وتطويرها وإنعاش نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحث الخرجين على تسييرها هي والفلاحة بفضل منخطط وطني لتنمية قطاع الفلاحة.

غير انه بالنظر للظرف الذي طبع الحياة الاجتماعية خلال هذه الفترة يلاحظ تلك المفارقة بين ارتفاع المداخيل الوطنية مع التدني المستمر لمستوى المعيشة بسبب ضعف القدرة الشرائية والارتفاع المتواصل للبطالة حتى عبر عنها رئيس الحكومة الأسبق " احمد بن بيتور" بقوله " الجزائر تصدر الثروة وتستورد الفقر"<sup>6</sup>.

كما أن مخططات للاستثمار ( $I_t$ ) ودعم النمو تفتقد إلى الانسجام على الرغم من المخصصات الضخمة المتاحة في الوقت الذي ينادي فيه المسؤولون إلى استقطاب استثمارات أجنبية بينما ما تملكه الجزائر مكس بلا طائل. وقد قامت الحكومة بوضع شبكة جديدة للأجور ( $W_t$ ) لم تغير من الأمر شيء ولم تدفع الناس إلى الرفع من حجم الادخار العائلي ( $S_t$ ) خاصة مع خضوع دخولهم لأنواع جديدة من الضرائب ( $T_t$ ) تتعلق بالعقارات والمركبات.

هذه الظروف كان لها الأثر في حجم السكان ( $n_t$ ) فبالرغم من بقاء هذا المتغير في الصعود لكنه بقي بمعدل نمو سكاني منخفض (إذ انتقل من 3.27% سنة 1980 إلى 2.51% سنة 1990 ووصل إلى 1.43% سنة 2000 وهو يقارب 1.5% حتى سنة 2008)، وأسباب ذلك عديدة تتعلق خصوصا بإحجام الشباب عن الزواج وعمليات تنظيم النسل بسبب غلاء المعيشة وزيادة البطالة على ما ذكرنا وانتشار فكرة الأسرة النووية<sup>7</sup> وغيرها.

### 1-3-2. تحليل وتفسير التوقعات على المدى المتوسط والطويل:

قمنا بتقدير معامل التكامل الكسري (معامل الذاكرة الطويلة) بالطرق الطيفية وهي طرق شبه معلمية، حيث الهدف من ذلك هو معرفة ما إذا كانت هذه السلاسل قابلة لاستخدامها في عملية التنبؤ على المدى الطويل أم لا، أي هل هناك ارتباط طويل المدى أم لا والجدول رقم (03) لخص النتائج، ويبيّن الجدول سلاسل المتغيرات القابلة للتنبؤ على المدى الطويل وهي:  $S$ ،  $Y_h$ ،  $Ms$ ،  $Ct$  و  $Tr_s$  حيث نلاحظ أن هذه الأخيرة تتميز بحركات طويلة المدى لأن قيم إحصاءة  $t$ -student أكبر تماما من القيمة الجدولة 1.96 عند مستوى معنوية 5% كما أن معامل الذاكرة المقدر  $\hat{d}$  محصور بين القيمتين الصفر و النصف و هذا دليل على وجود ذاكرة طويلة، إلا أن هناك قيم أكبر من 1/2 باستعمال طريقة  $GPH$  حيث أن هذه الأخيرة تعتبر في الحقيقة الطريقة الأسوأ من بين الطرق الأخرى.

تظهر تحركات هذه السلاسل الخمسة كنتيجة صدمة خارجية مستدامة *Durable* فهي قابلة للتنبؤ على المدى الطويل أيضا بخلاف السلاسل الأخرى، التي ذكر أنها غير قابلة للتنبؤ إلا على المدى القصير، حيث هناك ارتباط قصير المدى ما يعني أن تحركاتها تظهر كنتيجة صدمة خارجية عابرة *Transitoire*، وعليه قمنا بالتنبؤ بهذه المتغيرات الخمسة السابقة برنامج *Eviews* بطريقة بوكس-جينكيتز للعشر سنوات القادمة (2005-2014) فنتج لنا المنحني الممثل في الشكل رقم (02).

تفسير هذه النتائج يعني أن استهلاك العائلات الجزائرية  $Ct$  سيستمر في الزيادة مادام السكان في تزايد حيث أن حاجاتهم ستزداد كما ونوعا بسبب المنتجات الجديدة التي ستغزو السوق في ظل انفتاح السوق الجزائرية على الخارج. كما أن مدخراتهم  $S$  سترتفع نظرا لزيادة دخولهم وارتفاع رواتبهم بسبب استمرار الحكومة في سياستها التوسعية في ظل ارتفاع المدخيل النفطية نظرا لبقاء أسعارها مرتفعة في السوق فالطلب سيبقى دائما أكثر من العرض ما لم تظهر طاقات متجددة تعوض النفط ويعمم استعمالها في كل العالم وهذا مستبعد في العشرية القادمة هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن الاستثمار الوطني والأجنبي في النفط أو الغاز في الجزائر قد بلغ ذروته في السنوات الأخيرة ما يعني ارتفاع المعروض الجزائري في السوق العالمية على الرغم من أن هذا الاستنزاف سيضر بالاحتياطات الوطنية للأجيال القادمة حتى توقع البعض بان الجزائر ستصبح من الدول المستوردة للنفط في الخمسين عاما المقبلة<sup>8</sup>.

كل هذه التغيرات وغيرها ستبقى على ما هي عليه حتى على المدى الطويل ما لم يتم استغلال القدرات غير المستغلة وبعث الطلب وإقامة أجهزة مختلفة للدعم، بمعنى آخر إعداد سياسة اقتصادية شاملة ومستدامة؛ لكن السؤال الذي نطرحه هنا: هل هناك متغيرات أساسية تعتبر المحرك الرئيسي للاقتصاد الجزائري يجب الاهتمام بها أو الانطلاق منها على الأقل؟

### 2- أهم المتغيرات القيادية المؤثرة في الاقتصاد الجزائري وأثرها على السياسات الاقتصادية المتبعة :

عندما نرتب المتغيرات التي تؤثر وتتأثر ببقية المتغيرات الأخرى في الجدول رقم (01) بناء على مصفوفة الارتباطات، نجد أن المتغيرة الأكثر تأثرا وتأثير على باقي المتغيرات هي الإنفاق الحكومي ( $G$ ) كيف لا وهي المورد الذي تنفق الحكومة من خلاله ما تحصلت عليه من المدخيل البترولية وغير البترولية في مضارب كثيرة تتصل بالإنفاق على الاستهلاك والاستثمار وإعانات الصادرات،

أما متغيرات:  $N-TRS-TR-IN-R$  فتبدو أقل شأنًا من  $(G)$  فبعضها اتسم بالثبات لمدد طويلة- $TRS-TR-IN$  وبعضها ألقيناه من النموذج<sup>9</sup>  $(R)$  وبعضها ربما يعود لقيمتها الكبيرة مقارنة بقيم المتغيرات الأخرى.

تمَّ بواسطة اختبار السببية تحديد المتغيرات السبب والمتغيرات الناتجة عنه (أي النتيجة) وكذا نسبها وندونها في (الجدول رقم 02)) حيث نلاحظ أن :

أ- متغير عرض النقود  $(Ms)$  يمثل أهم المتغيرات من حيث التأثير على بقية المتغيرات الأخرى - و عددها خمس عشرة (15) متغيرة وهو ما يمثل 60% من مجموعها- ويبدو هذا منطقيًا خاصة وان عرض النقود يعتبر من أهم أدوات السياسة المازنتية.

ب- يليه رأس المال بـ 52% (الذي يمثل نفقات التجهيز)- والإنفاق الحكومي وهي من أدوات السياسة المالية كذلك مع دور معتبر لمتغير الواردات.

ج- في حين يبدو متغير الطلب على العمل  $(Nd)$  الأقل تأثيرًا من بين كل هذه المتغيرات بـ 8% يليه العمل  $(L)$  وربما تعود أسباب هذه النتيجة إلى عدم اكتمال معطياتها أو لان العمالة الجزائية ذات إنتاجية ضعيفة مما لا يكون له الأثر على الإنتاج وغيره من العوامل، إضافة إلى معدل الاحتياطي القانوني  $(Tr)$  الذي يبدو على الرغم من كونه من أدوات السياسة النقدية إلا انه غير فعال خاصة على الجهاز المصرفي وإصدار النقود.

و كنتيجة لذلك تبدو بعض أدوات السياسات الاقتصادية ممثلة في بعض المتغيرات هي الأكثر تأثيرًا في الاقتصاد مما يتطلب من الحكومة الاهتمام بهذه السياسات الاقتصادية كالسياسة المالية والسياسة النقدية وبأدواتها من خلال تحسين أدائها. فحدوث صدمة هيكلية إيجابية (أي زيادة) واحدة في الإنفاق الحكومي في السياسة المالية<sup>10</sup> مقدرة بـ 1% (أو بدينار جزائري) سيكون لها اثر معنوي إيجابي (أي زيادة) على الناتج الداخلي الخام الحقيقي في المدى القصير فقط وبمضاعف صغير جدا، أما في المدى المتوسط والطويل فستتولد اثر سلبي (أي انخفاض) عليه، أما تأثير هذه الصدمة على معدلات التضخم والفائدة فقد جاءت إيجابية واختلف الأمر بالنسبة لبعض مكونات الناتج الداخلي الحقيقي (وهي الاستهلاك و الاستثمار الخاص)، فالاستهلاك يحدث له تأثير إيجابي معنوي في حين أن الاستثمار الخاص يصدم بتأثير سلبي.

وتفسر ذلك يعود إلى أن سياسة الإنفاق التوسعية المنتهجة بالجزائر تجعل أن الأثر الإيجابي الضعيف على الناتج المحلي الإجمالي في المدى القصير سيؤدي إلى ارتفاع طفيف في حجم الطلب الكلي (ارتفاع الاستهلاك) في المدى المتوسط و البعيد، مما سينتج عنه نوع من الضغوط التضخمية المصاحبة بارتفاع عام في الأسعار. وفي ظل تفاقم عجز الموازنة الناتج عن ارتفاع الإنفاق وانخفاض الإيرادات، وأيضًا ضرورة التخفيض من عرض النقود للحد من الضغوط التضخمية، لا بد م العمل على رفع معدلات الفائدة من كنتيجة حتمية لتطبيق هذه الإجراءات، مما سيؤدي إلى انخفاض في طلب القطاع الخاص وبالتالي ظهور نوع من آثار المزاحمة على الاستثمار الخاص، التي ستمارس تأثيرًا سلبيًا على نمو الناتج الإجمالي الحقيقي خلال الفترات المتبقية في فترة الاستجابة، ونتيجة هذا الانخفاض في النشاط الاقتصادي ستخفض الإيرادات العمومية خاصة منها الجباية العادية.

أما حدوث صدمة هيكلية إيجابية واحدة في الإيرادات العامة سيكون لها اثر معنوي إيجابي على حجم الإنفاق الحكومي في حد ذاته، نفس هذا الأثر تمارسه هذه الصدمة الناتج الداخلي الحقيقي لكن بمضاعف صغير جدا، في حين ستولد هذه الصدمة نوعًا من الانخفاض في معدلات التضخم في المدى القصير، المتوسط والطويل.

أما تأثير هذه الصدمة على معدلات الفائدة فقد تكون إيجابية ومعنوية في المدى القصير فقط، بينما سينخفض هذا التأثير إلى مستويات سالبة في المدى المتوسط والطويل وبالنسبة لمكونات الناتج الداخلي الخام الحقيقي فهناك تأثير إيجابي معنوي على كل من الاستهلاك والاستثمار الخاص.

حيث أن تفسير ذلك يعود إلى أن الإيرادات العمومية (ارتفاع أسعار النفط مثلا) تمارس نوعا من الآثار الكينزية، إذ أن الارتباط الوثيق للإنفاق الحكومي بالإيرادات العمومية (الحماية البترولية) يجعله يستجيب بشكل مباشر لصدمات هذه الأخيرة، غير أن الزيادة في الإنفاق الحكومي سيكون لها تأثير إيجابي على حجم الاستهلاك و النشاط الاقتصادي في المدى القصير كما رأينا سابقا، وهذا ما سينعكس إيجابيا مرة أخرى في المدى المتوسط على الإيرادات العمومية من خلال ارتفاع الحماية العادية خاصة ضرائب الدخل والضرائب على الاستهلاك، وسيسمح هذا بظهور فائض في الموازنة العامة.

هذا الفائض من شأنه أن يؤدي إلى التخفيف من حدة الضغوط التضخمية (انخفاض التمويل النقدي للعجز) وأيضا تدني معدلات الفائدة من جراء ارتفاع الادخار العمومي، وبذلك ستكون هذه الوضعية ملائمة ومشجعة لمناخ الاستثمار بظهور نوع من آثار التكامل، مما سينعكس إيجابيا مرة أخرى على نمو الناتج الإجمالي الحقيقي.

### 3- الآليات المقترحة لتحسين أداء السياسات الاقتصادية الجزائرية في المستقبل :

#### 3-1. بالنسبة للسياسة المالية :

تُبين النتائج السابقة أن السياسة المالية التوسعية المنتهجة في الجزائر تمارس نوعا من الآثار اللاكيتية، وهذا ما يضيء القدرة النسبية لهذه السياسة في الجزائر على التأثير في المتغيرات الاقتصادية، فالسياسة المالية التي أرادت الحكومة الجزائرية أن تسير فيها تبعا للمنظور الكيتي من رفع الإنفاق العام بغرض زيادة الإنتاج وتحريك عجلة الاقتصاد (فيما يعرف بسياسة الطلب الفعال) لم يكن لها أي تأثير يخدم هذا المنظور ويرجع السبب ببساطة إلى ضعف الجهاز الإنتاجي الجزائري ومحدودية قدرته.

فرغم ضخامة الموارد المالية المخصصة لم تستطع المؤسسات الوطنية من رفع إنتاجها وهذا ما أدى إلى ضعف أثر المضاعف الحكومي (*Gouvernemental Multiplication*)، ما جعل الحكومة تنصرف إلى تسديد ما عليها من ديون وإنشاء الهياكل القاعدية وتزود بالسلع والخدمات من الخارج في شكل واردات.

من أجل معالجة اختلالات السياسة المالية في الجزائر يمكننا أن نبدي بعض الاقتراحات التي يمكن أن يكون لها دورا مهما، إذ

ينبغي مراعاة الجوانب التالية:

- أ- يجب إعادة توجيه الإنفاق الحكومي من خلال الاهتمام برفع القدرات الإنتاجية لمختلف القطاعات وتشجيع الاستثمار؛
- ب- ينبغي ترشيد الإنفاق بصورة عامة وترشيد نفقات التمثيل الخارجي والدبلوماسي والبرلماني والحد من الإنفاق الترفي<sup>11</sup>؛
- ت- فيما يتعلق بالإيرادات العامة فيجب رد الاعتبار للحماية العادية ضمن مجموع الإيرادات وهذا بتوسعة الأوعية الضريبية؛
- ث- العمل مجددة نحو نشر الوعي الضريبي بين أفراد المجتمع وذلك بالتنسيق مع الجهات المختصة وإصلاح إدارة الجمارك؛
- ج- لا بد على السلطات في سياستها الائتمانية من تعزيز دور الوساطة المالية لتسهيل نمو القطاع الحقيقي؛
- ح- ضرورة التنسيق بين السياستين المالية والنقدية وحتى يتم ذلك لا بد من توفر ترتيبات مؤسسية وترتيبات تتعلق بآليات التنفيذ.<sup>12</sup>

#### 3-2. بالنسبة للسياسة النقدية :

حتى تنجح السياسة النقدية في الجزائر لا بد على السلطات النقدية الجزائرية من إرساء سياسة تستهدف التضخم *Inflation targeting* تستوفي نوعين من الشروط عامة وأولية فالشروط العامة تعني<sup>13</sup>:

- أ- تحديد السلطات لهدف رقمي أو مدى محدد لمعدل التضخم لفترة زمنية محددة في المستقبل وهو ما لم تلتزم به السلطات النقدية لحد الآن، فلا القانون رقم (90-10) ولا الأوامر المعدلان له ولا أي تعليمة صدرت عن بنك الجزائر نصت على ذلك؛
- ب- الالتزام المؤسساتي بأن استقرار الأسعار هو الهدف الأساسي للسياسة النقدية في المدى الطويل، حيث حصر قانون النقد والقرض عدة أهداف منها هدف استقرار الأسعار وهو شرط غير قائم حتى تتمكن السلطات من تطبيق سياسة الاستهداف؛

ت- إضافة إلى توفير بنك للمعلومات المُحيّنة واستعمال التنبؤات ومتابعة كل المتغيرات ذات الصلة بالتضخم مع التحلي بالشفافية وإخضاع البنك المركزي للمسألة مع تواصل هذا الأخير مع كل الأعوان الاقتصاديين لشرح أهدافه خاصة وانه السلطة الأولى المخولة بتطبيق سياسة الاستهداف.

أما الشروط الأولية فتتعلق بـ :

- 1- إعطاء استقلالية كاملة للبنك المركزي بتوجيه الأدوات النقدية بشكل فعال بعدم تمويله لعجز ميزانية الحكومة؛
- 2- تبني استهداف وحيد و التخلي عن باقي الاستهدافات الاسمية الأخرى كالأجور، مستوى التشغيل أو سعر الصرف؛
- 3- وجود علاقة مستقرة بين أدوات السياسة النقدية ومعدل التضخم حيث يجب على السلطة النقدية من التحكم في أدواتها المتاحة للتأثير على التضخم في حال انحرافه وتشكل له نموذجا حركيا لتقديره.

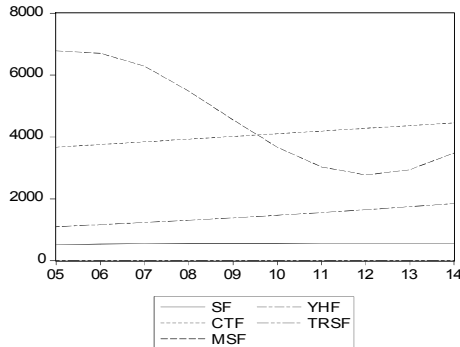
وفي حالة ما إذا استوفت السلطات الشروط العامة بصفة كاملة والشروط الأولية بصفة جزئية أو حتى كاملة يمكنها تطبيق سياسة استهداف التضخم. ولا بد هنا من الإشارة إلى أهم التحديات التي تواجه الجزائر في التطبيق الكامل لسياسة استهداف التضخم يمكن إجمالها عموما في النقاط التالية :

- أ- عودة التضخم إلى الارتفاع مجددا بسبب السياسة التوسعية التي تنتهجها الحكومة يحول دون تبني السلطات النقدية لهذه السياسة ويحد من مصداقيتها؛
- ب- إن ارتفاع الدعم الحكومي للسلع والخدمات عندما يستهدف بنك الجزائر (البنك المركزي) التضخم أمر جسد حساس، حيث أن أي تغيير في ذلك يهدم العملية بكاملها ولذلك يفضل عدم استهداف التضخم المقاس بالرقم القياسي للأسعار (CPI) كون هذا الأخير يشمل سلعا مدعومة كالطاقة والغذاء؛
- ت- لا بد من استبدال مقياس التضخم الحالي بمقياس أحر تم اعتماده في عدد من الدول يسمى بالتضخم الأساسي يتم فيه استبعاد كافة السلع المدعومة من الدولة والسلع الموسمية و أيضا المستوردة من سلة السلع المكونة لمؤشر أسعار الاستهلاك والهدف من ذلك هو الوصول إلى معدل حقيقي للتضخم؛
- ث- قلة البيانات المتوفرة وعدم دقتها في تقدير مؤشرات التضخم، إضافة إلى عدم تعميمها على كافة التراب الوطني وتضاربها في كثير من الأحيان كلها لا تسمح بتطبيق هذه السياسة والواجب أن توكل إلى هيئة وحيدة مثل الديوان الوطني للإحصائيات حيث تكون له فروع تغطي كل التراب الوطني بإحصائيات دورية و جد حديثة؛
- ج- على الرغم من أهمية التنبؤات والنماذج الاقتصادية لتطبيق استهداف التضخم، إلا انه خلال الفترات الانتقالية تكون العلامات عادة غير مستقرة مما يحد من القدرة على الاعتماد على التنبؤات؛
- خ- ضعف قدرة الحكومة في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية اللازمة، وذلك نظرا لضعف المؤسسات القائمة والمعوقات البيروقراطية، ومما يعكس ذلك ترتيب الجزائر في المؤشر الدولي لتقدير درجة الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية.

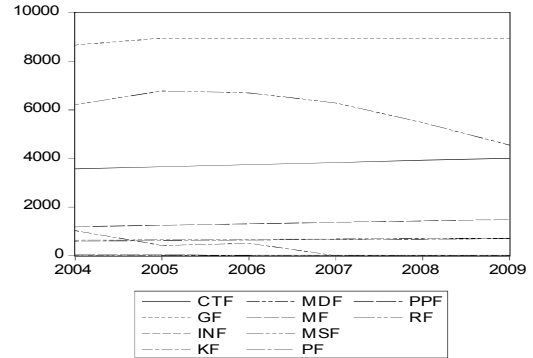
**خلاصة:** نستخلص من هذا كله أن الاقتصاد الجزائري كل متكامل مع بعضه فلا يمكن فصل متغيراته عن بعضها وهي ذات صلة بالخارج مادام مرتبطا بحركية سلعه وخدماته وعمالته ورؤوس أمواله معه، تشابك هذه المتغيرات مع بعضها مكننا من التنبؤ بها لفترات داخلية وخارجية من خلال بناء نموذج قياسي كلي يضمها، حيث ظهر لنا باستعماله ثبات البعض منها مع تغير البعض الآخر، كما كشفنا أهم المتغيرات القيادية المؤثرة فيه كالإنفاق الحكومي وعرض النقود وهي كلها من أدوات السياسات الاقتصادية التي تم اختبار مدى الصدمات التي يمكن أن تحدث لها فتؤثر على بقية المتغيرات ومن تم الاقتصاد ككل وهو ما يجب أن تأخذه الحكومة الجزائرية في حمل الجد في حال حدوث أزمات اقتصادية حقيقية.

### ملحق الجداول والأشكال البيانية

الشكل 2- تمثيل توقعات متغيرات النموذج القابلة للتنبؤ على المدى الطويل (2014-2005)



الشكل 1 - تمثيل توقعات اغلب متغيرات النموذج في الفترة 2009-2005



المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج *Eviews*

المصدر: من إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج *Eviews*

الجدول 1 - حجم العلاقات بين متغيرات النموذج ( مرتبة تنازليا )

المتغير	G	CT	YNH-YH-W-X	S-I-M	Y-T	TC-MS-P	-Yd Ns	N-TRS-TR-IN-R
عدد العلاقات	13	12	11	10	9	7	1	0

المصدر : من إعداد الباحث بناء على نتائج مصفوفة الارتباطات

الجدول 2 - المتغيرات السبب والمتغيرات النتيجة في النموذج

المتغير السبب	CT	G	I	IN	K	L	M	MS	n
المتغيرات المتأثرة	L-K-n-Ns-Yd-Tc-T-Yh	I-K-L-M-Yd-Tc-T-Yh-W-X-Ns	CT-n-T-X-Yd-Yh	CT-G-M-n-P-R-S-Tc-Ynh	CT-I-L-M-Ns-P-R-T-W-X-Y-Yd-Ynh	IN-Pp-Trs	CT-I-L-MS-n-P-T-W-X-Y-Yd-Yh	CT-G-I-L-M-n-T-Tr-W-X-Y-Yd-Yh	P-T-TC-Tr-Yd-Yh-Ynh
عدد ونسبتها	8 32%	13 %52	6 24%	9 36%	14 56%	3 12%	13 52%	15 60%	7 28%
المتغير السبب	Nd	Ns	P	Pp	R	S	T	TC	Tr
المتغيرات المتأثرة (النتيجة)	TC-Tr	K-M-MS-P-Yd	L-n-NS-T-Tc-Yd-Yh-Ynh	n-Nd-Tr-Yd	G-M-n-P-Ynh	CT-I-k-L-M-T-W-Yd-Ynh	CT-I-K-M-MS-n-X-Y-Yd-Yh	MS-n-T-Yd-Yh	CT-MS-W
عدد ونسبتها	2 8%	5 20%	8 32%	4 16%	5 20%	9 36%	10 40%	5 20%	3 12%
المتغير السبب	Trs	W	X	Y	Yd	Yh	Ynh	/	/
المتغيرات المتأثرة (النتيجة)	CT-G-MS-n-P-Ynh-W	CT-T-Y-Yd-Yh-Ynh	I-L-MS-n-T-Tr-Y-Yd	CT-I-k-MS-n-T-X-Yd-Yh	IN-L-M-MS-R-S-TC-Trs-X-Yd-Yh-Ynh	CT-I-L-M-MS-n-T-Y-Yd	I-M-n-T-TC-W-X-Y-Yh-Yd-Ynh	/	/
عدد ونسبتها	7 28%	6 24%	8 32%	9 36%	12 48%	9 36%	11 44%	/	/

المصدر : من إعداد الباحث بالنظر لنتائج اختبار السببية لـ *Granger*



## الإحالات والمراجع :

- <sup>1</sup> دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004، أطروحة دكتوراه دولة، غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص 111.
- <sup>2</sup> ويجب الإشارة أن متغيرات الطلب على العمل وعرضه لم تظهر في المصفوفة سواء باستعمال البرنامج *SPSS* أو البرنامج *Eview*.
- <sup>3</sup> *Bendib, Rachid, Econometrie, OPU, 1<sup>er</sup> ed, Alger, 2001, p. 166.*
- <sup>4</sup> للتفصيل في هذا المعيار وقانونه انظر إلى: حشمان مولود، نماذج وتقنيات التنبؤ القصير المدى، د.م.ج، الجزائر، 2002، ص 182-183.
- <sup>5</sup> بن سانية عبد الرحمن، الانطلاق الاقتصادي في الدول النامية-حالة الجزائر، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة ابوبكر بلقايد- تلمسان، 2005، ص 46.
- <sup>6</sup> المرجع نفسه، ص 72.
- <sup>7</sup> وهي الأسرة التي تتكون من الزوجين أو من احدهما فقط.
- <sup>8</sup> حيث اخذ هذا الكلام عن الخبير الدولي المتخصص في النفط نيكولاس سير في قناة الجزيرة الفضائية في بداية شهر فيفري 2010 وقالت السلطات الجزائرية وقتها أن الاحتياطات النفطية الجزائرية لازالت كبيرة واستغلالها يتجاوز المائة سنة.
- <sup>9</sup> لأننا نزعنا التضخم من المتغيرات المعبر عنه بـقيم اسمية بقسمتها على المستوى العام للأسعار.
- <sup>10</sup> شيبسي عبد الرحيم وبن بوزيان محمد وآخرون، الآثار الاقتصادية الكلية لخدمات السياسة المالية بالجزائر: دراسة تطبيقية، جامعة ابوبكر بلقايد- تلمسان، (على الخط): [www.Google.com](http://www.Google.com)، يوم 11 نوفمبر 2009، ص ص 20-22، بتصرف شديد
- <sup>11</sup> خاصة المهرجانات والحفلات وحتى المؤتمرات والمنتديات التي لا طائل من ورائها ( ذات جدوى ضعيفة ).
- <sup>12</sup> محمد منى كمال سعيد، أهمية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية ( استعراض تجارب بعض الدول ووضع مقترح للحالة المصرية)، رسالة ماجستير، غير منشورة، 2007، ص ص 46-52.
- <sup>13</sup> بلعروز بن علي وطيبة عبد العزيز، السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2006)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، ع 41، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت( لبنان)، 2008، ص ص 45-46.